

الطريقة: الجدلية: مقدمة و الواجبات فهناك من حيث النوع قسمان ، ملكية فردية وهي التي يكون فيها المالك معنيا ، عرض منطق الأطروحة الأولى: يرى أنصار النظام الليبرالي - الرأسمالي - أن هذا الأخير كفيل بتحقيق حياة اقتصادية مزدهرة و يستندون في ذلك إلى حجج و براهين بحيث يعتمد على مبادئ تعد الركيزة الأساسية التي يستند إليها في تعامله ومن أهمها الملكية الفردية لوسائل الإنتاج و كذا المنافسة الحرة التي إلى عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية و كذلك نجد قانون العرض و الطلب وهو قانون طبيعي يحدد ومن كل هذا نستنتج أن فلسفة النظام الرأسمالي تقوم على مسلمة واحدة و أساس فلا يزدهر الاقتصاد إلا إذا تحرر من كل القيود و القوى التي تعيق تطوره وفي هذا يقول آدم سميث أحد منظري الليبرالية (دعه يعمل أتركه يمر)، و إذا كان تدخل الدولة يعمل وشل حركة الاقتصاد فإن التنافس الحر بين المنتجين يعتبر الوقود المحرك للآلة الاقتصادية فالحرية الاقتصادية تفتح آفاقا واسعة للمبادرات الفردية الخلاقة بحيث أن كل المتعاملين يبذلون قصارى جهدهم لإنتاج ما هو قانون العرض و الطلب يقوم بتنظيم هاتين الحركتين و في هذا يرى آدم سميث أن سعر البضاعة يساوي ثمن التكلفة زائد ربح معقول ، لكن إذا حدث بسبب ندرة بضاعة معينة أن ارتفع سعر بضاعة ما فوق سعرها الطبيعي فإن هذه البضاعة العرض و هذا يؤدي بدوره إلى انخفاض ثمنها و إذا زاد العرض عن الطلب بالنسبة لسعة ما فإن منتجها وما يميز هذا النظام أنه لا يتسامح مع الضعفاء و المتهاونين و المتكاسلين ، و الملكية الخاصة و حب الناس للثروة هو الحافز الأول و الأساسي للإن الحس العمل لأية وحدة إنتاجية هو مالكا ، على أساس أنه ليس من المعقول ومن العدل أن يحرم الفرد حيازته على شيء شقا وتعب كثيرا من أجله ، فبأي حق نمنع فردا من أن قيمة النظام الرأسمالي إذا نظرنا إليها من زاوية النجاح الاقتصادي لا يمكن أن توضع موضع الشك و التقدم الصناعي و التكنولوجي و العلمي الذي حققته الدول الرأسمالية دليل على ذلك ، ولكن هذا الرأي لم ادات التي وجهها الاشتراكيون بقيادة كارل ماركس التي يمكن تلخيصها فيما الرأسمالي يكثر منال توترات والحروب من أجل بيع أسلحته التي تعتبر سلعة مربحة و الدليل على هذا دول كذلك يقول تشومبيتر الرأسمالية مذهب وجد ليدمر) ، كما أن هذا النظام أدى إلى ظهور الإمبريالية العالمية بالإضافة إلى أنه يوجد ظاهرة البطالة وكذا التمييز عرض الثانية: وعلى عكس الرأي السابق نجد أنصار النظام الاشتراكي الذي ظهر على أنقاضا لرأسمالية وأهم رواه كارل مادية الجدلية هي المحرك الأساسي للتاريخ فالنظام الاشتراكي يسعى من خلال توطين الشروط المادية إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وحياة اقتصادية والمصانع للعمال وكذلك التخطيط المجال أمام النشاط النقابي لحماية حقوق العمال وحل مشكلة فائض الإنتاج والصراع الطبقي وكذا اعتماد مبدأ فالنظام الاشتراكي يعتمد كلية على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج وذلك لل قضاء على الظلم و استغلال الإنسان لأخيه الإنسان وبث الروح الجماعية والمسؤولية الجماعية في العمل وتعتبر الدولة هي ما فتحت الدولة المجال أمام نظام النقابات وذلك لحماية حقوق العمال وللإشتركية صور متعددة ما هو شبيه بالرأسمالية ومنها من يقترب من النظام الشيوعي النقصد من نقاطه أو جوانبه الإيجابية بل رفضه جملة وتفصيلاً وهذا الخطأ الذي ارتكبه المنظرون الاشتراكيون ضف إلى ذلك أنه بالرغم من الغايات الإنسانية التي يسعى إليها النظام الاشتراكي فقد أوجد جملة من السلبيات أهمها أنه فشل في إيجاد حلول لظاهرة إلى ظهور المحسوبية والرشوة وضعف الإنتاج في ظل غياب المنافسة وكثرة البطالة هذا بالإضافة إلى الخيال كما أن توج ه الدول الاشتراكية في انتهاج سياسة اقتصاد السوق الانفتاح على العالم وهذا ما يؤكده الواقع المعاش - الجزائر. إن النظامين الاقتصاديين السابقين وإن اختلفا في المبادئ و الغايات الاقتصادية إلا أنهما مع ذلك لهما أساس علمي واحد يجمع بينهما فكلاهما ين يعني أنهما تجردا من القيم الإنسانية ، أكثر شمولاً و تعتني بالنواحي الإنسانية عناية خاصة فقد تضمنت فلسفة الاقتصاد في الإسلام مب هذا الأساس منحت الإنسان الحرية من الملكية لقوله أرضا ليست لأحد فهو أحق بها )، أرضا مية فهي له)، ملكية نسبية(حيث كل شيء لله)، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن ا لإسلام حرم كل أنواع الربا و الغش و الخاتمة: